مِن مشكلات المصطلح اللساني

أ. د. أحمد محمد قدّور (*)

يطرح هذا الموضوع مسائل تتصل بآثار اللسانيات وتطبيقها في درسنا العربي. فاللسانيات (أو علم اللغة الحديث) اتخذت سبلاً مختلفة في دخولها إلى علوم اللغة عندنا، كالاقتباس والترجمة والاستمداد والتأليف الخالص. ويمكن أن نعدّ مطلع السبعينيات من القرن الماضي بداية لظهور التدافع على موضوع اللسانيات والإكثار من الترجمات، وابتداع المصطلحات، وتعدّد طرق التعامل مع هذا الموضوع جملة. وقد أدى ذلك إلى بروز «أزمة» شملت اللسانيات ومصطلحاتها، فبدأت الأصوات تتعالى واصفة واقع الدرس اللساني الراهن آنئذٍ، ومكان المصطلحات منه، أو داعية إلى التوحيد، أو عاملة على تحقيق ما يمكن تحقيقه في سبيل المراجعة العلمية الواعية، وتجنّب الخلط بين اللسانيات وعلوم اللغة العربية، وتخليص المصطلحات ممّا شابها من غموض وتعدّد وارتجال [١].

ولا شكّ في أنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، ولذلك اتّجه الكثير من الدارسين إلى معالجة مسائل المصطلحات اللسانية معزولةً عن المسائل العلمية الأخرى. وظهر في هذا الصدد جهد كبير سعى إلى معالجة قضايا الوضع، وقضايا التصنيف، وقضايا الدلالة العلمية. ويمكن للدارس أن يقف بدايةً على السمات العامة للمصطلح اللساني المحدث، وهي سمات قد تشترك مع سمات المصطلح العلمي عامة. من ذلك أنّ الوضع الفردي غالب على أيّ جهد جماعي ذي مرجعية علمية معتمدة كالمجامع اللغوية. وأنَّ غياب منهجية الوضع كالتعريب والترجمة والتوليد الدلالي أدّى إلى تباين واضح، وتعدّد المصطلحات الدالّة على شيء واحد، أو متقارب. وأنّ التنسيق الضروري بين الجهود على تباعدها يكاد يكون غائباً تماماً. فضلاً عن استبداد معظم الجامعات بوضع المصطلحات من غير التفات إلى المجامع اللغوية، أو معرفة بالجهود السابقة والمصطلحات الشائعة. أما جهات الصحافة ودور النشر فكانت تزيد الأمر سوءاً بسبب النشر المتعجّل لكتّاب من غير أهل الاختصاص. وأفضى ذلك إلى ركام من المقالات والترجمات التي صارت سبباً في بلبلة هذا الموضوع العلمي والعبث بحدوده ومصطلحاته[٢]. وقد شكا الكثير من أهل الاختصاص من هذه الأنحاء الغريبة، كالترجمات الركيكة التي تؤخذ عادة من مصادر أجنبية عامة، أو قديمة بحسب تاريخ العلم في أوربة. وكالمصطلحات الحديثة المرتجلة، وهي غالباً مفردات لغوية مأخوذة من المعاجم العامة. أما ما جرى في غضون ذلك من تطبيق فشأن غريب طابعه الغموض والمقايسات الفجّة بين درسنا واللسانيات. وكانت الحصيلة العامة فيما تقدّم هزيلة جداً.

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

[١] انظر كتابي: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص١٢، والحاشية رقم (١).

[٢] انظر: المرجع السابق، ص١١، وانظر: أحمد مختار عمر، "المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية"، مجلة عالم الفكر بالكويت، العدد الثالث من المجلد العشرين لعام١٩٨٩، ص ٥ – ٢٤.

ويقودنا هذا العرض الموجز لوضع المصطلحات اللسانية عندنا إلى الوقوف عند اضطراب دلالة المصطلحات التي برزت بعد السبعينيات من القرن الماضي إثر التسابق على معالجة موضوع اللسانيات في مغرب الوطن العربي ومشرقه. لكنّ اتّساع التأليف المعجمي للمصطلحات، وظهور دراسات جدّية تعالج قضايا منهجية وتصنيفية، وتراجع الإقبال غير المتخصّص عن تناول اللسانيات أدّى إلى مراجعة علمية للمصطلحات اللسانية، ولمفاهيم العلوم التي ظهرت بظهورها، وبيان الحدود بين القديم والحديث، والأصيل والزائف، وتقدير المنفعة العلمية من اللسانيات أصلاً.

إنّ دلالة المصطلح أخطر من لفظه، مع ما يسبّبه اللفظ غير المناسب من نبوّ وغرابة أحياناً. فالدلالة العلمية للمصطلح هي الغاية القصوى التي يطلبها الباحث. ولذلك ينبغي أن تكون محدّدة ومضبوطة ضبطاً نابعاً من المجال الذي ترد فيه.

– وأوّل شيء في هذا الصدد هو الوعي بالفرق بين الدلالة اللغوية العامة من جهة، والدلالة الاصطلاحية الخاصة من جهة أخرى. ومن أمثلة ذلك ما دأب عليه مترجمو اللسانيات غالباً من الاستمداد الواسع من المعاجم اللغوية العامة من غير أن يرجعوا إلى المعاجم الاصطلاحية أو الموسوعات العلمية المختصة، أو يستعينوا بالمصطلحات العربية المشابهة. ولذلك ظهرت «مسارد» جمعت مفردات لا مصطلحات. بل إنّ بعض المؤلِّفين لم يتجشّم وضع أيّ مصطلح، واكتفى بذكر المقابل العربي المستمدّ من معاجم اللغة، كما هو. وهكذا تحوّلت معاجم المصطلحات، أو ما ينبغي أن يكون كذلك إلى معاجم ثنائية اللغة، أساسها الكلمة الأجنبية. ومن الطبيعي أنّ تصنيف هذه الكلمات في مسارد (Glossaire) أو معاجم لا يحلّ شيئاً من غموض دلالاتها، وبُعد بعضها عن موضوع العلم، وما يُتداول فيه. ولذلك كان هذا الاجتزاء والعبث بالفرق بين المصطلح والمفردة اللغوية أحد أسباب أزمة اللسانيات في فهمها وتوظيفها على حدّ سواء[٣].

– ومن اضطراب دلالة المصطلح اللساني عدم التفريق بين المصطلح وحدوده من جهة، والتعريف العلمي أو الشرح والتفسير من جهة أخرى. فالمصطلح عادة كلمة واحدة أو أكثر تدلّ على معنى علميٍّ خاصّ مكتفٍ بذاته عند أهل الذكر. أما التعريف أو الشرح أو التمثيل فشأن آخر مكانه المعجم اللغوي الذي يقرّب المعاني بوسائل مختلفة كالوزن والشكل أو الصورة إضافة إلى ما تقدّم. ومهما كان الشرح وافياً في مجال المصطلح، فإنه لا يغني عن إيجاد كلمة واحدة مناسبة توضع لتكافئ الكلمة الدخيلة. ويبقى الشرح، وما يلحق به من عناصر، تابعاً للمصنفات العلمية الموجزة أو المبسوطة. وربّما قادت الطرق المختلفة في التعبير عن المصطلح الأجنبي إلى آفة الترادف، وتكاثر المصطلحات كمّاً من غير فرق. من

---

[٣] انظر: محمد رشاد الحمزاوي، " قاموس اللسانيات"، مجلة المعجمية، تونس العدد الثالث لعام ١٩٨٧م. وانظر: سمير ستيتية "نحو معجم لساني شامل موحّد"، مجلة أبحاث اليرموك، إربد، العدد الثاني من المجلد العاشر لعام ١٩٩٢م.

ذلك مثلاً مصطلح (Synchroie) لدوسوسير. فقد عبّروا عنه (بدراسة اللغة في حالة الاستقرار). أما نظيره (Diachronie) فقد عبّروا عنه (بدراسة اللغة في حالة عدم الاستقرار). وأما مصطلح (Acoustique) فهو عندهم (دراسة الموجات اللغوية الصوتية). وكل ما تقدّم هو عبارات تحليلية تقارب الجملة الشارحة أو الحدّ التعريفي، ممّا لا يعين في شيء على الصياغة الاصطلاحية المنشودة، مع أنّ بعض ما تقدّم من أمثلة له ترجمات مصطلحية تجريدية معروفة[٤].

– ويفضي ما تقدّم إلى وصف حالة الترادف الشائعة جداً في مجال المصطلحات اللسانية. ولنأخذ أمثلة هي من آثار ما تقدّم. فمصطلح (synchroie) المتقدّم عرّب وترجم، فقيل: سنكروني ومتزامن وتزامني ووصفي ومتعاصر ومتواقت وآني وثابت ومستقر وأفقي! أما المصطلح الثاني (Diachronie) فقد عرّب وترجم أيضاً، فقيل: دياكروني وتطوّري وتعاقبي ومتعاقب وتاريخي وزماني! [٥] وقد تتعدّد أمور الاصطلاح والشرح. من ذلك أنّ مصطلح (Chronème) عرّب وشرح معاً، فقيل: كرونيم، ومدّة استمرار الصوت متخذة للتمييز بين المعاني، وفونيم مدّة، وفونيم كمّي. ونحو ذلك كثير[٦].

– ومن اختلال دلالة المصطلح اللساني أيضاً ما يعرض له من تعميم وغموض مبعثه شيء من المشابهة اللفظية، أو تجاوز للفروق بين القديم والحديث. من ذلك مصطلح (philologie) الذي ترجم بمصطلح عربي قديم هو فقه اللغة استناداً إلى المشابهة بين الدلالتين اللغويتين من غير احتساب للفرق الكبير بين دلالتي العلم في علوم العربية من جهة، وفي العلوم اللسانية والفيلولوجيا من جهة أخرى. والغريب أنّ مصطلح فقه اللغة صار لدى بعض الدارسين شاملاً لعلوم اللغة قديمها وحديثها. أما مصطلح (Linguistique) فقد اختار زملاؤنا في مصر – وجاراهم بعض العرب– مصطلحاً قديماً لترجمته إلى العربية، هو علم اللغة، ممّا سبّب غموضاً في دلالته بين القديم والحديث. وتفادياً لذلك صار بعض الدارسين يقيّد المصطلح بالوصف فيقول: علم اللغة الحديث. فضلاً عن كتب وبحوث عرضت لهذه المصطلحات التي هي عناوين عامة لعلوم لغوية قديمة وحديثة[٧].

---

[٤] انظر: عبدالسلام المسدّي، قاموس اللسانيات، ص٨١–٨٢، وانظر: كتابي، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص٣١–٣٢.

[٥] انظر: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص٣٢.

[٦] انظر: المسدّي، قاموس اللسانيات، ص٨٢.

[٧] انظر: كتابي: مدخل إلى فقه اللغة العربية (ط. ثالثة بدار الفكر)، ص٢٧ وما يليها. ويذكر أنّ الأساتذة محمد المبارك وصبحي الصالح ومحمّد أبو الفرج ومحمد الأنطاكي ذهبوا إلى تصميم مصطلح فقه اللغة ليشمل الدرس القديم والحديث معاً من غير فرق. أما الفيلولوجيا فلم يقبلها معظم الدارسين لاختلافها عن الدرس اللغوي العربي، وإن تشابهت من حيث المصطلح ودرس بعض المسائل. وانظر كتاب: فقه اللغة في الكتب العربية لعبده الراجحي، وكذلك كتاب علم اللغة بين التراث والمناهج الحديث لمحمود فهمي حجازي.

– ومن هذا النحو من الاضطراب والتعدّد ما تسبّبه المصادر الأجنبية التي تنقل آراء مدارس مختلفة. فالصوتيون الأمريكيون يستعلمون مثلاً مصطلح وقفيّ، أي (stop) للدلالة على ما ندعوه في درسنا بالشديد، لأنّ مرحلة التوقّف فيه هي أهمّ من غيرها عندهم. أما الصوتيون البريطانيون فيستعملون مصطلح انفجاري، أي (plosive)، لأنّ هذه المرحلة هي أهم من غيرها لديهم. فالشديد يضمّ مراحل هذا الصوت، وهي اتصال عضوين من أعضاء النطق وسدّ مجرى الهواء، ثم التوقّف أجزاءً من الثانية، ثم الانفصال الفجائي أو الانفجار وتسريح الهواء دفعةً. وقد عُبّر عن هذا المصطلح كذلك بالمغلق والانسدادي والوقفي/ الانفجاري والانحباسي[٨]. والاختلاف في هذا الجانب واسع جدّاً على صعيد المصطلحات والمفاهيم العلمية التي تنتمي إلى مدارس مختلفة، لها مواصفاتها الخاصة.

– ويضاف إلى ما تقدّم عدم التفريق بين المصطلح ومعاجمه، والعلم ومسائله. ولذلك ظهرت عناوين فيها خلط بين المصطلح والمسائل العلمية. فالمعجم الاصطلاحي هو للمصطلح أصلاً. أما المسائل فتضمّها الكتب أو الموسوعات أو المعجم الموسوعي. وكذلك استعمال مصطلح "قاموس" حيث لا تدعو ضرورة لذلك، أو يظهر فرق ما بين " القاموس" و " المعجم". من هذا النحو " معجم علم الأصوات" لمحمد علي الخولي، و "معجم علم اللغة النظري" له كذلك، وهما أقرب إلى شرح المصطلحات وبيان المفاهيم منهما إلى معجم للمصطلحات فقط، مع أنهما من أجود ما ألّف في هذا المجال. أما "قاموس اللسانيات" لعبدالسلام المسدّي، و "معجم اللسانية" لبسام بركة فمعجمان للمصطلحات اللسانية، مع توسّع المسدّي في مفهوم المصطلح بضمّ مفردات كثيرة إلى جهازه الاصطلاحي، وكذلك يبدو أنه أقرب ما يكون إلى "مسرد" مصطلحي لخلوّه من أيّ إيضاح أو فرق.

ومن المؤكد أن هذين العنوانين – وما يشبههما– جاءا من الترجمة، إذ يعبّر عن ذلك في الفرنسية بـ (Dictionnaire de Linguistique). ومن ذلك معجم اللسانيات بالعنوان نفسه الصادر عن دار لاروس. إذ لا ذكر لكلمة "مصطلح" ههنا[٩].

وهكذا تؤدي تلك المشكلات المفهومية إلى نتيجة مؤسفة، هي أنّ الدارس في مجال اللسانيات مضطر إلى الاستعانة بالمصطلح الأجنبي ليكون كلامه دقيقاً ومحدّداً، وكأنّ تلك الجهود التي امتدت نحواً من خمسين عاماً ذهبت أدراج الرياح.

ولا بدّ من تولّي مجامع اللغة العربية التي بدأت بالمصطلحات العلمية وضعاً وتنسيقاً منذ نحو قرن من الزمان، ولا سيما مجمع اللغة العربية بدمشق، عمليةَ الانتخاب والتصنيف والتوحيد أسوة ببقية المصطلحات العلمية التي خُدمت خدمات جلّى. فالتعويل على الجهود الفردية المتباعدة والمختلفة، أو

---

[٨] انظر: ستيتية، بحثه السابق، ص١٤٧.

[٩] انظر: الحمزاوي، مقالته السابقة، ص٢٠٢.

على الجامعات التي انصرفت إلى التدريس وعافت البحث العلمي الحقيقي لن يفضي إلا إلى المزيد من التخالف والتعدّد. أما المؤسسات البحثية على قلّتها، والمؤسسات الثقافية والتعليمية فأعجز من الجامعات بكثير.

وينبغي التأكيد أنّ في العربية سعةً لا نظير لها، ووسائل للنموّ تستطيع بها توليد ألفاظ جديدةٍ، أو معانٍ محدثة، أو اقتراض أصوات، ومفردات وتعابير ليست منها وفاءً بالحاجة الحضارية والعلمية المستمدّة. وقد استطاعت العربية زمن النهوض الحضاري في العصور الإسلامية أن تفيد من إمكاناتها الذاتية في الاشتقاق والتوليد والتعريب، لتصير لغة للعلم تزخر بالجمّ الغفير من المصطلحات المختلفة[١٠]. ولا بدّ من الإقرار بجدوى هذه الوسائل في عصرنا، إذ تَولَّد عن طريقها ألوفُ المصطلحات الحديثة في كلّ المجالات العلمية والثقافية[١١]. ولذلك نرى أنّ ادّعاء بعض الكتاب – من مشارب مختلفة– أنّ العربية لا تصلح لغة للعلم دعوى لا دليل عليها، أو فِرية من غير مرية، كما يقول الفقهاء.

إنّ جوهر المشكلة في هذا المجال هو عجز الجهات الجماعية عن تولّي عملية الاختيار والتوحيد والنشر، لأنّ مؤسسات العمل العربي على كافة المستويات أصيبت بالشلل تَبَعاً للسياسة التي ليس لها في واقعنا العربي – خلا حالات قليلة – من مهمّة إلا الإمعان في التجزئة، واصطناع الحدود، وتقديس القُطْرية، والعبث بالهوية العربية، والارتهان للأجنبي الذي لا يعدو كونه عدوّاً، أو طامعاً، أو متسلّطاً.

لكنّ الأمل كبير في أن تتجاوز مجامع اللغة العربية عوائق التجزئة، لتحمل المسؤولية اللغوية كاملة. وإذا كانت رياح العمل العربيّ المشترك ليست مواتية الآن، فإنّ أيّ سعي يبذل في هذا السبيل، له أهميته وأثره، حتى لا يرين العجز والإحباط وعدم المبالاة.

---

(١٠) انظر: كتابي، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص٢٦.

(١١) انظر: مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص١٢ وما يليها، وانظر: المسدّي، قاموس اللسانيات، ص٢٨ وما يليها.

المصادر والمراجع

- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة لمحمود فهمي حجازي، المكتبة الثقافية، العدد(٢٤٩) لعام ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- فقه اللغة في الكتب العربية لعبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م.
- قاموس اللسانيات لعبدالسلام المسدّي، الدار العربية للكتاب بتونس ١٩٨٤م.
- "قاموس اللسانيات" تقديم "مراجعة" محمد رشاد الحمزاوي، مجلة المعجمية بتونس، العدد الثالث لعام ١٩٨٧م.
- اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي لأحمد محمد قدور، دار الفكر بدمشق، ط. أولى ٢٠٠١م.
- مدخل إلى فقه اللغة العربية لأحمد محمد قدور، دار الفكر بدمشق، ط. ثالثة ٢٠٠٣م.
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية لمصطفى الشهابي، ط. مصوّرة عن الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٨م.
- " المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية"، لأحمد مختار عمر، مجلة عالم الفكر بالكويت، العدد الثالث من المجلد العشرين لعام ١٩٨٩م.
- معجم علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، ط. أولى ١٩٨٢م.
- معجم اللسانية لبسام بركة، منشورات جرّوس– برس، طرابلس لبنان، د.ت.
- "نحو معجم لساني شامل موحّد"، لسمير ستيتية، مجلة أبحاث اليرموك بإربد، العدد الثاني من المجلد العاشر لعام ١٩٩٢م.